مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المشاكل القانونية التي تواجه تنظيم التكنولوجيا الرقمية (دراسة تطبيقية على بعض الدول المتطورة)
اسم الكاتب: عبير القاضي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4461
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

المشاكل القانونية التي تواجه تنظيم التكنولوجيا الرقمية
((دراسة تطبيقية على بعض الدول المتطورة))

عبير القاضي*

(تاريخ الإيداع 7 / 10 / 2013. قُبِل للنشر في 18 / 11 / 2013)

□ ملخّص □

على الرغم من الخطوات الحثيثة الدأوبة لتنظيم عمل التكنولوجيا المرتبطة بالإنترنت و إستخداماتها, يجد الفكر القانوني نفسُه, في الكثير من الأحيان, عاجزاً عن إدراك هذا السبق. فمع بزوغ عصر تكنولوجيا التصوير الرقمي الديجيتال و حلول الطابعات ثلاثية الوظائف (طابعة, سكانر و فاكس) و مع توافر إمكانية طباعة عدد هائل من الكتب وتوزيعها عبر شبكة الإنترنت بتكلفة بسيطة, سرعان ما حلّت المكتبات الرقمية مكان المكتبات التقليدية. في سعيها لإحتواء هذة الطفرة التكنولوجية و تداعياتها القانونية, لجأت بعض المكتبات, كالمكتبة الوطنية البريطانية, إلى مشاريع مُشتركة مع شركة مايكروسوفت مما مّهد لظهور أول نت بوك في العالم (Netbook). أدى هذا التطور التقني إلى ظهور برامج و تطبيقات تُساعد مُستخدمي الإنترنت على تبادل الملفات بشكل بسيط فعال و مجاني. لاستثمار هذة الظاهرة, عمدت بعض الشركات إلى تطوير برامج حاسوب تُمكن المستخدمين من تبادل المعلومات بشكل جماعي. للترويج لتلك البرامج, قامت الشركات المُصممة لتلك البرمجيات بطرحها مجاناً في الإنترنت. أثار هذا التصرف حفيظة الكثير من المؤسسات و الافراد على اعتبار أن طرح تلك البرمجيات يُشجع, و إن يكن بشكل غير مباشر, على النسخ و التقليد.

لم يمض وقت طويل حتى ظهر مفهوم أكثر تعقيداً و إرباكاً لقوانين حماية الملكية الفكرية عبر العالم و هو مفهوم الحياة الإفتراضية (Avatar). ضمن هذا المفهوم, يعيش الأشخاص ضمن إطار عالم وهمي افتراضي مغلق و غير متاح لمستخدمي الإنترنت الطبيعيين. يُوفر هذا العالم لروادة إمكانية تقمص أي شخصية اعتبارية أو طبيعية أو وهمية و كذلك الحق في تمّلك عقارات, براءات اختراع, علامات تجارية أو افتتاح شركات وهمية بأسماء حقيقية كاسامسونغ أو مرسيدس مما أثار قلق المشّرعين و أصحاب حقوق الملكية الفكرية على حدٍ سواء.

تُقدم هذة المقالة مُقاربة قانونية للإشكاليات المتعلقة بتلك المفاهيم من الناحية الدولية مع التركيز على مفهوم المكتبات الرقمية و قواعد البيانات التفاعلية لجهة الفوائد التي تُقدمها و التحديات التي تفرضُها. كذلك تبّين هذة المقالة دور القضاء في معالجة تلك التحديات القانونية من خلال عرض بعض الدعاوى ذات الصلة مع التركيز, و إن يكن بشكل غير حصري, على الموقف القانوني الإنكلوسكسوني. على أن يتم التعرض لموقف المشرع السوري, إن وجد, من تلك القضايا.

خُلصت هذة المقالة إلى نتيجة مفادها ضرورة تعاطي القانون مع تلك الظواهر بشكل يسمح باستمرار التحديث و الإبداع في هذا المجال الحيوي و بالتالي عدم استخدام قانون حماية الملكية الفكرية كعائق يحول دون تطور التكنولوجيا و نموها.

الكلمات المفتاحية: المكتبات الرقمية, مشروع غوغل, قواعد البيانات التفاعلية, الحياة الإفتراضية

* **ماجستير – الحقوق – اختصاص قانون تجاري – جامعة غلاسكو .**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

Legal problems faced by the organization of digital technology ((An Empirical Study on some developed countries))

Abir Alkadi*

(Received 7 / 10 / 2013. Accepted 18 / 11 / 2013)

□ ABSTRACT □

This Article addresses the interaction between digital technology and Intellectual Property Law. Despite its obvious benefits, the Internet was and still is a major source of legal obscurity. The one million dollar question is to what extent, if at all, can the law of intellectual property strike the correct balance between innovation and the protection of Intellecual Property Rights? Keeping the concepts of digital liabraries, peer 2 peer systems and second life, answering the previous questions seems to be easirer said than done.

Keeping the above in mind, this Article highlights the legal argument in the United States of America, Canada and the UK. As such, it does focus, unexclusivily, on the Common Law System.

The conclusion we have reached is that any answer could be anticipated to deal with these technological issues from a legal point of view should not be taken as an excuse to hinder the development of business.

Keywards: Digital Liabraries, Second Life Concept, Avatar, Google Porject.

*Master's in Commercial Law: Glasgow Caledonien University

مقدمة:

تسعى قوانين حماية الملكية الفكرية إلى خلق بيئة عمل تُشجع الإبداع و الابتكار و بنفس الوقت تضمن الحقوق المالية و الأدبية لأصحاب الاختراعات. غير أن إدراك هذا الهدف في البيئة الرقمية[1] يخلق جملة من التحديات أولها التقاطع الكبير بين التطبيقات العملية لتلك الاختراعات. فعلى سبيل المثال لا الحصر, أدى تطوير صناعة البرمجيات إلى ظهور عدد كبير من الاستخدامات المتنوعة و التي, رغم اختلافاتها الظاهرية, إلا أنها مرتبطة بشكل وثيق. من هنا أدى ظهور برامج الحاسوب المرتبطة بقواعد البيانات إلى نُشوء ما يُعرف بالمكتبات الرقمية التي بدورها مهدت لظهور قواعد البيانات التفاعلية لتُساهم الأخيرة بتطوير مفهوم قانوني جديد لما يسمى بمفهوم الحياة الأخرى أو الافتراضية. هذة القضايا و غيرها, وإن بدت مُختلفة, إلا أنها في الحقيقة مرتبطة بتطور صناعة محددة و هي صناعة البرمجيات المرتبطة بقواعد البيانات.

فعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي أحدثتها ثورة المعلومات, إلا أنها وبنفس الوقت, خلقت تحديات قانونية جسيمة أعيت القانون في كثير من الأحيان. هذا الوضع خلق حالة من الإجماع القانوني الدولي لجهة ضرورة وضع سياسات قانونية متناغمة تؤمن حماية الحقوق المالية لأصحابها, لكنها وبنفس الوقت, لا تحدّ من سرعة عمل المبدعين و المستثمرين. و لكن عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا الرقمية, فإن إدراك ذلك الهدف القانوني النبيل لا يبدو متاحاً حتى الآن. فالتطورات التكنولوجية السريعة و المعقدة جعلت من مسألة متابعة القانون لهذة التحديات و تنظيم العلاقات القانونية الناتجة عنها مسألة صعبة للغاية .

مع حلول عصر التكنولوجيا الرقمية, حتى المفاهيم التقليدية لاستثمار عقود الامتياز، العلامات التجارية, براءات الإختراع أو حقوق المؤلف غدت أكثر تعقيداً. مثال على ذلك شيوع ما يسمى بالمكتبات الرقمية أو التفاعلية أو برامج الحاسوب التي تسهل عملية الحفظ الرقمي للمعلومات و الملفات الصوتية و المرئية و بالتالي تسهل من إمكانية نقلها و تخزينها. من الأمثلة الرائدة على بعض المشاكل القانونية التي تخلقها التكنولوجيا في مجال حماية الملكية الفكرية استخدام غوغل **(Google)** للعلامات التجارية كمفاتيح دعائية **(Add Words)** عبر استخدامها ضمن ما يسمى **Metatags**[2] . و مع تطور مفاهيم التجارة الإلكترونية و انتشارها,أضحت مسألة إدارة العلامات التجارية, على سبيل المثال لا الحصر, مسألة في غاية الصعوبة. فموقع أمازون مثلا (**Amazon.com**), يُتيح لمستخدمي الإنترنت من جميع دول العالم تقريباً وبغض النظر عن جنسياتهم شراء و بيع البضائع ,عبر مسافات تقدر أحياناً بالآف الكيلو مترات حيث تعبر البضائع المباعة حدود العديد من الدول , مما يجعل مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق لجهة جودة البضائع, آلية دفع الضرائب, حماية المستهلك مهمة قانونية شائكة.

هذه المرونة في الإتجار و التي يتيحها الإنترنت تخدم التّجار و حركة رؤوس الأموال بالدرجة الأولى والمستهلكين بدرجة أقل . لكن بالمقابل, و كما أشرنا سابقاً, هذه التسهيلات تجعل مهمة المشرعين القانونين صعبة

[1] من الناحية التقنية, هناك فروق جوهرية بين التكنولوجيا الإلكترونية و الرقمية (الديجيتال) حيث تؤثر تلك الفروق على الحجية التي يمنحها القانون للحلول التقنية التي توجدها تلك التكنولوجيا. فعلى الرغم من شيوع النقود الإلكترونية, تبقى النقود الرقمية الأكثر تفضيلاً لموثيقيتها التقنية و بالتالي صعوبة تزويرها. كذلك الأمر بالنسبة للتوقيع الإلكتروني الذي, و على الرغم من شيوعة, يبقى أقل موثوقية من التوقيع الرقمي. لهذة الأسباب, غالباً ما تولي التشريعات الدولية قيمة أكبر للتكنولوجيا الرقمية.

[2] ضمن كل صفحة ويب يوجد هامش غير مرأي في أعلى الصفحة و في اسفلها. غالبا ما تحتوي هذة الهوامش على كلمات مفتاحية دعائية كأسماء بعض العلامات التجارية المشهورة. هذة الكلمات غير مرئية من مستخدمي الإنترنت حيث يمكن قرائتها فقط من قبل محركات البحث كا جوجل. تسمى هذة التقنية ب Meta Tags. www.metatags.org

للغاية . هذه الإشكاليات و غيرها تظهر بوضوح جلي في مجال حماية الملكية الفكرية و الحقوق ذات الصلة.[3] فالتكنولوجيا الرقمية والإنترنت كلاهما خلقا فرصاً استثمارية هائلة لأصحاب الحقوق والمستهلكين . ولكنها بالمقابل خلقت الكثير من الخسائر و التحديات وهذا ما سنوضحه في الفقرات التالية.

أهمية البحث وأهدافه:

تندرج هذة الدراسة تحت الجيل الثاني من البحوث المتعلقة بالإشكاليات الناظمة لعمل التكنولوجيه الرقمية ضمن إطار قوانين حماية الملكية الفكرية في الدول المتطورة تكنولوجياً كبريطانيا, كندة, استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الجيل من الدراسات توصل إلى أهمية التركيز على الأطر القانونية و التشريعية بوصفة وسيلة لتعزيز استخدامات التكنولوجيه دون الأعتداء على أصحاب حقوق الملكية الفكرية.

من هنا تساعد هذة الدراسة على تحديد المشاكل التي تواجة القانون عند التطرق لمسألة تنظيم عمل التكنولوجيا.

كما يهدف هذا البحث إلى معرفة و تسليط الضوء على طبيعة و مدى نقاط الضعف و القصور في القواعد القانونية الناظمة لعمل التكنولوجيه الرقمية في كلٍّ من بريطانيا, كندة, استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم قدرة القواعد الناظمة لعمل التكنولوجيا الرقمية على التعاطي مع التحديات التي تفرضها تلك التكنولوجيا مما يؤدي إلى نتائج قانونية و عملية غير مستحبة كالحد من التطور التقني أو السماح بحد أدنى من التجاوزات القانونية.

منهجية البحث:

لتحليل الوقائع و النتائج القانونية, تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لأهميتة في معالجة هذا النوع من الأبحاث القانونية.

1.المكتبات الرقمية

من آلة الطباعة إلى آلة التصوير: تطور تقني يوّلد إرباكاً قانونياً

لم يكن لقواعد حماية حقوق المؤلف ضرورة عملية مهمة قبل وجود الطابعة. لكن مع تطور تكنولوجيا الطباعة, أصبح من اللازم تفعيل القواعد القانونية الكفيلة بحماية حقوق المؤلف من الناحيتين الأدبية والمالية . ومع ظهور تكنولوجيا التصوير الرقمي الديجيتال (**Digitial Photocopying Technology**) ، وبالتالي توفر إمكانية طباعة عدد هائل من الكتب وتوزيعها عبر شبكة الإنترنت بتكلفة بسيطة، أصبح لزاماً تفعيل وتوسيع نطاق قواعد حماية

[3] في غالبية التشريعات الدولية, كما في بريطانيا, المانيا, كندة , الولايات المتحدة الامريكية و منظمة التجارة الدولية, لا يتم عادة الفصل بين الملكية الفكرية, الملكية الصناعية و التجارية كعناوين منفصلة مستقلة بل تصنف جميعها تحت عنوان واحد: قانون حماية الملكية الفكرية. و لما كانت التشريعات الدولية هي الأساس في موضوع مقالتنا هذة, فإن استخدامنا لمصطلح حماية الملكية الفكرية يجب أن يؤخذ في سياقة الدولي.

حقوق المؤلف بصورة تستجيب لتلك التطورات التقنية بأسلوب فعال و عملي.[4] غير أن بعضهم يرى أن العلاقة الإشكالية بين الكتّاب،والناشرين والقرّاء ليس فيها الكثير من التجديد. و ما فعلته التكنولوجيا في الحقيقة هو إظهار أوجه جديدة لمشاكل قديمة .[5]

1.1التحديات القانونية التي تفرضها االتكنولوجيا الرقمية على عمل المكتبات العامة

من أولى المبادئ القانونية التي ظهرت مبكراً لتنظيم عملية استخدام الكتب و المصنفات الأخرى في المكتبات العامة هو مبدأ "الاستخدام العادل" **(The Principle of Fair Use)**. عبر العالم ، مكنّت الطابعات بعض الهيئات, كالمكتبات العامة, من العمل كالناشرين القانونيين الثانويين حيث سهلت الطابعات عملية إعادة إنتاج الأعمال الأدبية والفكرية للكتاب بشكل كبير جداً . ومن أبرز القضايا المبكرة على الصعيد الدولي من ذلك الخصوص دعوى شركة وليم وولكنز ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . حيث ادعت الشركة على المكتبة الوطنية الطبية في الولايات المتحدة متهمة إياها بالإعتداء على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين عن طريق إعادة طباعة أعداد كبيرة جداً من المجلات الطبية المنشورة من قبل الشركة المذكورة.[6] هذا وقد رفضت المحكمة الأمريكية ادعاء شركة ولكنز حيث اعتبرت أن إعادة المكتبة الوطنية لطباعة بعض المجلات الطبية للقّراء يقع ضمن المفهوم القانوني لمبدأ "الاستخدام العادل".[7]

لكن سرعان ما واجه المفهوم القانوني للاستخدام العادل تحديات كبيرة, خصوصاً, مع ولوج عصر الطابعات الرقمية ذات الوظائف الثلاثية : طابعة ، سكانر ، فاكس مع إمكانية إرسال نسخ الكترونية فورية عبر الإنترنت . لمعالجة هذه المشكلة ، لجأ بعضهم إلى سياسة تطبيق المبدأ العادل في الاستخدام ولكن مع وضع تعديل ينص على تحديد نسبة معينة من المؤُلف يمكن إعادة طباعته ، عادةً 5%, وذلك بعد الحصول على إذن مكتوب من المؤلف أو دفع رسوم مخفظه. وفقاً لهذا السياسة ، تُعتبر تدابير طباعة كمية كبيرة من الكتب الإلكترونية خارج إطار الاستثناءات القانونية الواقعة ضمن مفهوم الاستخدام العادل أو الأكاديمي و بالتالي مخالفة لقواعد الاستخدام للأغراض الأكاديمية. من الدول التي طبقت هذا المبدأ: بريطانيا, استراليا و كندة.[8] حيث تفرض هذه البلدان على المكتبات والجامعات الحصول على ترخيص قانوني من قبل الجهات المالكة لحقوق الملكية الفكرية والمالية. ضمن هذا المفهوم يُسمح للمكتبات العامة والجامعات في غالبية الدول الأوروبية وكندا تصوير جزءٍ من مؤلفاتها مقابل دفع رسوم معينة لصالح أصحاب الحقوق المالية. عادة ما تُفرض هذة المبالغ كرسوم مفروضة على أدوات التصوير الطباعة والتسجيل .[9]

1.2 مكتبات تقليدية مقابل مكتبات رقمية

لفهم افضل لحجم و شكل التعقيدات القانونية التي فرضتها البيئة الرقمية, قد يكون من الملائم إجراء مقاربة بين آلية عمل المكتبات الرقمية مقارنة بالمكتبات التقليدية. لهذة الغاية, من المستحسن الإستعانة بواحدة من أشهر المكتبات

[4] Goldstein. P, *Copyright's Highway: from Gutenberg to the Celestial Jukebox*, Stanford, Stanford University Press, 2003, at 21.
[5] Graham. D, and Uma. S, *Global Intellectual Property Law*, Chelternham, Edward Elgar Press, 2008, at 64.
[6] The Supreme Court affirmed this decision 420 US 376.
[7] Graham and Uma, at 234- 240.
[8] UK sections 29, 38 and 43 of the UK Copyright, Designs and Patents Act 1988. *CCH Canadian Ltd, v. Law Society of Upper Canada* [2004] 1 SCR 339.
[9] Graham and Uma, at 234- 250.

التقليدية في العالم والتي أصبحت رائدة في مجال التقنية الرقمية في الوقت الراهن . الحديث هنا يدور عن المكتبة البريطانية في لندن. في عام 1997 ، بلغ عدد طلبات الإعارة الداخلية في تلك المكتبة نحو 103 مليون طلب إعارة. انخفض هذا الرقم في عام 2001 إلى ما يقارب 380000 طلب. تفسير هذا الانخفاض الكبير في عدد طلبات الإعارة الداخلية يكمن في النتائج التي وصلت إليها دراسة أعُدت عام 2006 والتي أكدت وصول الإنترنت إلى 97% من جميع المكتبات البريطانية . تقنية الإنترنت بدورها مكّنت عدداً كبيراً من المستخدمين والباحثين من الحصول على المعلومات والمراجع دون الحاجة للذهاب إلى المكتبة بشكل شخصي .[10] لم يقتصر أثر التكنولوجيا الرقمية على طبيعة عمل المكتبات . بل تعداه إلى آلية عمل القانون الناظم لعملية الإعارة الأكاديمية والمراجع و كذلك طُرق استخدام هذه المراجع سواء كانت متوفرة بشكل رقمي كالـ PDF أو غيره من طرق التخزين الرقمية للمعلومات.[11]

وعليه: فإنّ واحداً من أعقد التحديات التي واجهت عمل قانون حماية الملكية الفكرية هو ظهور نوع جديد من المكتبات الرقمية التي لم تشهدها البشرية من قبل على الإطلاق. فما هي هذه المكتبة الرقمية وكيف تعمل ؟

1.3مكتبة غوغل الرقمية : مشروع غوغل (Google Project)

في عام 2005 ،انطلقت واحده من أهم المكتبات الرقمية في العالم تحت عنوان مكتبة غوغل . تضّمن هذا المشروع عدداً كبيراً من أفضل المكتبات في العالم بما فيها مكتبة جامعة هار فارد ، أكسفورد ، ستانفيرد و آخرين ، حيث هدف ذلك المشروع إلى تأمين نوافذ أوسع لقّراء هذه المكتبات وغيرها عبر الإنترنت.[12] مما دعا الكثيرين إلى اعتبار هذا المشروع واحداً من أعظم المشاريع الفكرية التي عرفتها البشرية. تم تطوير مشروع غوغل عن طريق تصميم برنامج حاسوب معقد لتصفح الكتب الإلكترونية تماماً كما يتم تصفح الكتب العادية الورقية, مما أعتبر إنجازاً تكنولوجياً هائلاً (التصفح الإلكتروني للكتب).[13]

1.4مشروع المكتبة الوطنية البريطانية و شركة مايكروسوفت

مشروع آخر مماثل أُطلق من المكتبة البريطانية و شركة مايكروسوفت. المشكلة في هكذا تعاون خّلاق بين مكتبات دولية تؤدي خدمة عامة و تقريبا مجانية وشركات تجارية, كشركة مايكروسوفت, أنه في النهاية, قد تكون الفائدة العظمى من نصيب الشركات التجارية و ليس من نصيب القرّاء بشكل عام كما هو مأمول. ولا أدل على ذلك من أن أول نت بوك (**Netbook**) تم تطويره لصالح المكتبة البريطانية (**Codex Arundel**) قد لاقى نجاحاً معقولاً. و لكن المفارقة تكمن في أن حقوق الملكية الفكرية[14] للجيل الثاني من هذا الاختراع (**Codex Leicester**) تعود لشركة مايكروسوفت . تزداد الأمور إشكالية عندما نعلم أنه لا يمكنك استخدام الـ **Netbook** العائد للمكتبة البريطانية (الجيل الأول) مالم تكن تستخدم برنامج مايكروسوفت ويندوز فيستا (**Windows Vista**). بمعنى آخر ، الكلمة الفصل في هذا الاختراع أضحت لشركة مايكروسوفت وليس للمكتبة البريطانية.[15] وبالتالي فإن التسهيلات القانونية

---

[10] Creaser. S, LISU Annual Library Statistics 2006, at 4.

[11] Graham and Uma, at 239.

[12] الشركاء الاخرون هم: جامعة برنستون, جامعة كاليفونيا, جامعة مشغن, جامعة فيرجينيا, جامعة تكسس, مكتبة نيويورك, المكتبة الوطنية في كاتالونيا و اخرون كثر. أنظر كذلك مبادرة الويبو للجامعات متوفرة على الموقع http://www.wipo.int/uipc/en/. كذلك أنظر إدارة الملكية الفكرية في الجامعات. المقال متوفر على الرابط http://www.wipo.int/ip-development/en/.

[13] Graham and Uma, at 239- 245.

[14] غالباً ما يُحمى هكذا نوع من البرمجيات بأكثر من أسلوب و ضمن أطر قانونية متعددة كابراءة إختراع, علامة تجارية و كحق من حقوق المؤلف.

[15] Ibid, at 239- 240.

الممنوحة لشركة غوغل, ضمن إطار قانون حماية الملكية الفكرية, و التي كانت تهدف لخدمة العامة, استُخدمت حقيقة لخدمة المصالح التجارية لشركة غوغل مما القى ببعض الشك على الجدوى الفعلية لهكذا مشروع.[16]

المشكلة القانونية الأخرى التي واجهت هكذا نوع من المشاريع هي التطبيق الدقيق لمفهوم "الاستخدام العادل" للمعلومات. خاصة و أن مشروع غوغل الرقمي يخول القرّاء ليس فقط الإطلاع بل طباعة كتب بأكملها . التصرف الاخير أثار حفيظة عدد من فقهاء القانون. ذلك و على الرغم من أن مكتبة غوغل الرقمية لا تؤرشف عادةً سوى الكتب الغير خاضعة لقانون حماية المؤلف ، وهي الكتب المنشورة قبل عام 1885.[17] ولكن بعضهم الآخر يحمل نظرة أكثر إيجابية تجاة مشروع غوغل معتبرين أن مكتبة غوغل الرقمية تقدم خدمة جليلة للبشرية عن طريق الحفاظ على التراث الأدبي والفكري من الضياع والتلف.[18]

تغدو المشكلة أكثر إشكالية إذا علمنا أن قواعد حماية الملكية الفكرية عبر العالم تختلف فيما بينها لجهة المدة الممنوحة لحماية حقوق التأليف. من حيث المبدأ, تنص غالبية التشريعات الدولية على منح المؤلف إمتيازات قانونية على أعماله طوال فترة حياته بالإضافة إلى 50 سنة. غير أنه لا يوجد ما يمنع الدول من تقصير أمد الحماية القانونية الممنوحة للمؤلف أو إطالتها . ففي اليابان ، على سبيل المثال ، تمتد فترة الحماية طوال حياة المؤلف + 50 سنة. في الهند يمتد أمد الحماية طوال حياة المؤلف + 60 سنة. في الولايات المتحدة, أوربا واستراليا تمتد فترة الحماية وفقاً للشروط السابقة حتى 70 سنة بعد الوفاة . بينما تمتد الحماية في المكسيك طوال حياة المؤلف + 100 سنة.[19] أما فيما يتعلق بالحقوق الأدبية للمؤلف فتعتمد بعض الدول كما في سورية, فرنسا ومصر مبدأ المحافظة على الحقوق الأدبية للمؤلف بشكل دائم ودون تحديد سقف زمني معين . من الأمثلة الرائدة في هذا المجال, في عام 2005, أجازة المحكمة العليا الفرنسية إعادة طباعة رواية الكاتب الفرنسي الشهير فيكتور هوغو على أن تحترم الحقوق الأدبية للكتاب وذلك بالمحافظة الكاملة على نسيج العمل وعدم تجزئتة أو إدخال أي تعديل على عنوانه .[20] في عدد من الحالات الإستثنائية كما في بعض التسجيلات الصوتية النادرة المسجلة في إنكلترا عام 1930, تم حماية تلك الملفات حتى عام 2067. و ذلك على الرغم من إنتهاء الحماية القانونية المقررة لتلك التسجيلات في جميع دول العالم.[21]

لا تقتصر المشكلة على مدة الحماية الممنوحة للملفات بل تمتد إلى نوعية الملفات القابلة للحماية. فعلى سبيل المثال: هل يجوز حماية النصوص والمؤلفات غير التقليدية كقرارات المحاكم أو دساتير الدول و نشرها و توزيعها بشكل إلكتروني مجاني؟ يختلف الوضع القانوني باختلاف الدول . ففي الولايات المتحدة وألمانيا لا تدخل الأعمال السابقة ضمن إطار قانون حماية الملكية الفكرية . بالمقابل تتمتع جميع القوانين الصادرة عن الحكومة البريطانية بالحماية القانونية.[22] أما فيما يتعلق بقرارات المحاكم فيختلف الأمر وفقاً لدرجة المحكمة المصدرة للحكم . ففي الوقت الذي يتمتع فيه أحكام مجلس اللوردات البريطانية بالحماية القانونية ، لا تتمتع قرارات بقية المحاكم الأقل درجة بتلك

---

[16] Id.

[17] www.bodley.ox.ac.uk/google/.

[18] http://hul.harvard.edu/hgproject/index.htm.

[19] Graham and Uma, at 241.

[20] في القانون السوري, عند الوفاة, تنتقل حقوق الملكية إلى الورثة. أنظر المواد (5), (14) و (20) من قانون حق المؤلف السوري رقم /12/ لعام 2001. انظر د. محمد واصل, الحماية القانونية لبرنامج الحاسوب (المصنفات الإلكترونية), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, مجلد 27, العدد الثالث 2011, ص 19.

[21] *Capitol Records, Inc. v. Naxos of America*, Inc, 45 NYed 5540 (NY 2005)

[22] Article 5, German Copyright Law 1956 as amended, Section 105 of US Copyright Act 1976, UK Crown Copyright section 163 of Act 1988.

الحماية.[23] يعزو بعضهم سبب حماية نصوص قرارات المحاكم أو دساتير الدول إلى سبب رئيس مفادة ضمان الترجمة و الاستخدام الأمثل لتلك النصوص.[24]

1.5المكتبات الرقمية : نظرة مستقبلية

تُظهر الفقرات السابقة ، ولو بشكل مُختصر، بعض التحديات القانونية التي تواجه المؤلفين, والناشرين و المكتبات العامة والخاصة والشركات الراغبة بإنشاء مكتبات رقمية.[25] غير أن تلك الصعوبات يجب ألا تقلل من أهمية الخدمات الجليلة التي تقدمها المكتبات الرقمية كأرشيف موثوق و محصن للتراث العالمي بأكمله و بمختلف صورة.[26] بالإضافة إلى ذلك فإن تلك المكتبات تُؤمن وصول المعلومات إلى القراء بطريقة سهلة وغير مكلفة وبغض النظر عن مكان تواجد المستفيدين من الخدمة. هذه الفوائد وغيرها شجعت الكثيرين للدعوى إلى إشراك مؤلفي المخطوطات بشكل ما أو آخر ضمن آلية عمل هذه المكتبات الرقمية المستقبلية بما يضمن حصولهم على عائد مقبول يتناسب مع جهودهم الفكري. [27]

2.قواعد البيانات الرقمية التفاعلية: [28] P_2P Networks

أدى ظهور الحواسب الشخصية الصغيرة الحجم القادرة على الاتصال بالإنترنت وكذلك تطوير مجموعة من البرمجيات التي تبسط عملية تخزين, تحويل ونقل المعلومات عبر الإنترنت من خلال أجهزة سهلة الاستخدام ومعقدة تكنولوجياً بشكل كبير و متنوع كان آخرها: أيباد ، أيفون و ويب كاست, إلى تسهيل عملية سرقة,و تقليد و تزوير المعلومات.[29]

2.1 المشاكل القانونية التي تثيرها قواعد البيانات الرقمية التفاعلية

واحدة من أهم المشاكل القانونية التي يثيرها هذا النوع من البرامج تعود في الحقيقة إلي آلية عمل تلك البرامج. فمن المعروف أنة في هكذا نوع من قواعد البيانات, لا يوجد مكان أو مخّدم مركزي تُخزن فيه المصنفات ,حيث تتوفر المعلومات القابلة للتداول في جميع الحواسب المرتبطة بالشبكة الخاصة بالتبادل, وبمساعدة برمجيات معينة يستطيع جميع أفراد المجموعة تحميل المعلومات بشكل متبادل سريع ومجاني مقابل السماح للآخرين بالحصول نفس الخدمة من حواسيبهم الشخصية. المشكلة الأخرى هي طرق تصنيف المعلومات. يوجد ثلاثة أساليب لتصنيف المعلومات قبيل تحميل أو تنزيل المصنفات من النت . الطريقة الأولى تقوم على تصنيف المعلومات الجاهزة للتبادل ضمن قائمة

[23] Crown Copyright in the Digital Age- Green Paper on Crown Copyright Act 1988.
[24]Graham and Uma, at 242.
[25] The contribution of Google's project is pending the outcome of Author's Guild v. Google Inc, No 05 cv 8136 (SDNY).
[26] Grafton, A. 'Future Reading: Digitalization and its Discontent', *the New Yorker*, 5 November 2007.
[27]Graham and Uma, at 243.
[28] تعمل قواعد البيانات التفاعلية على مبدأ بسيط و مفاده إشتراك عدد كبير من مستخدمي الإنترنت بشبكة مجانية تتيح لجميع المسجلين فيها تنزيل ملفات من جميع الأنواع كالأفلام, التسجيلات الصوتية و الكتب الجامعية و غيرها. للإستفادة من تلك الخدمة, يتوجب على المستخدمين السماح لأقرانهم بتحميل ملفات مشابهة من حواسيبهم الشخصية و ذلك بإستخدام برنامج حاسوب غالباً ما يكون مصمم لتلك الغاية و مجاني. بإختصار, يستفيد رواد تلك الشبكات من المعلومات المتوفرة على الحواسب الشخصية لجميع المشتركين و المعدة للتداول المجاني.
[29]Graham and Uma, at 239- 244.

موجودة في واحد أو أكثر من الحواسب المتصلة بالشبكة . الطريقة الثانية تقوم على وضع قائمة منفردة بالملفات القابلة للتبادل في كل كمبيوتر على حدى . أما الطريقة الأخيرة فتقوم على وضع قوائم متعددة في أكبر مجموعة من الكمبيوترات المرتبطة بالشبكة والمعدة للتبادل العدد.

المهم ملاحظته من الناحية القانونية أنه أياً كانت طريقة تصنيف المعلومات وتوزيعها ، فإن مخدم الشبكة (مزود خدمة الإنترنت) لا يقوم بشغل ، تخزين ، طباعة أو تغيير أيٍّ من الملفات . جميع المعلومات المتبادلة بين الحواسب تبقى مختزنه بشكل كلي ضمن الحواسب الشخصية لأصحابها.[30]

2.2 قواعد البيانات الرقمية التفاعلية : الجيل الأول Napster

قبيل التطرق لهذا الموضوع و بالتالي الإشكاليات القانونية التي يرتبها, لا بد من دراسة واحدٍ من أهم المبادئ القانونية الدولية التي تُستخدم عادةً كأساس للنظر في هذا النوع من القضايا. الحديث هنا يدور عن مبدأ سوني القانوني **(Sony Legal Principle)** فما هو هذا المبدأ؟ في واحدة من أهم دعاوى الثمانيات ، تقدمت شركة أمريكية بدعوى ضد شركات سوني للالكترونيات بتهمة الإعتداء على حقوقها المالية والمساهمة غير المباشرة بتشجيع المستهلكين على القرصنة الفكرية . ملخص الأحداث أن شركة سوني كانت قد طورت آلة تسجيل فيديو منزلي **Sony Betamax VCR** . لاقت تلك الآلة رواجاً كبيراً بين مشاهدي التلفزيون حيث عمد الكثير منهم إلى تسجيل برامجهم المفضلة على تلك الفيديوهات بغرض المشاهدة في وقت آخر. على أثر ذلك النجاح،ادعت شركة يونيفيرسال **Universal** أن استعمال المشاهدين للفيديو لتسجيل حلقات بعض البرامج في منازلهم ولغرض الاستعمال الشخصي يعتبر خرقاً واعتداءاً على حقوق الشركة المالكة لتلك البرامج . كذلك ادعت أن اختراع شركة سوني لذلك الفيديو المنزلي شجع بشكل غير مباشر على الإعتداء على الحقوق المالية و الفكرية لمؤلفي و معدي تلك البرامج.

خلُصت المحكمة الأمريكية العليا إلى أن اختراع سوني **(Sony Betamax VCR)** يستعمل في عدد كبير من الأعمال التي لا تدخل بالضرورة ضمن إطار القرصنة الفكرية و بالتالي لا يُعد تصميم هكذا برنامج أو اختراعه مخالفاً لقواعد حماية الملكية الفكرية. وعليه, فإن استخدام العامة لآلات تسجيل الفيديو المنزلي لتسجيل برامج لغرض الاستعمال الشخصي ، وإن كان بعلم الشركة المصنعة لآلات التسجيل تلك **Sony** لا يعني بالضرورة أن شركة سوني مسؤولة أو مشاركة بعمليات القرصنة الفكرية.[31]

على إثر ذلك, قامت مجموعة من الشركات بالإدعاء على شركة نابستر **(Napster)** مدعين بأن التكنولوجيا المطورة من قبل الشركة موضوع الدعوى وبرامج الحاسوب المرافقة قد صُممت خصيصاً لمساعدة مستخدمي الإنترنت على تبادل البيانات على الشبكة بشكل غير قانوني, وبالتالي الاعتداء على حقوق أصحاب الملكية الفكرية .

على الرغم من التشابه النسبي بين برنامج **Napster** وذلك المطور من قبل شركة سوني ، إلا أن المحكمة رفضت الدفوع المقدمة من شركة نابستر والتي تُفيد بأن التكنولوجيا المُطورة من قبل الشركة المدعى عليها (نابستر) تُستخدم لأغراض متعددة وأنها تُساعد على تسويق أفضل للملفات الموسيقية.[32] خلُصت المحكمة إلى أنه خلافاً لشركة

---

[30] Study on the Liabilities of Internet Intermediaries. Available at http://ec.europa.eu/internal_market/e-commerce/docs/study/liability/uk_12nov2007_en.pdf. Last accessed August 3, 2013.

[31] 464 US 417 (S. Ct. 1984) at 436-7. Sony, 464 US 417 at 439. C.B.S. Inc. v. Ames Records and Tapes Ltd [1982] Ch. 91.

[32] Napster, 239 F. 3d 1004 (9th Cir. 2001), at 1017.

Sony Betamax ، فإن شركة نابستر كانت على علم يقيني بأن برامجها تُستخدم من قبل رواد الإنترنت لأغراض مخالفه لقوانين حماية الملكية الفكرية .

2.3 قواعد البيانات الرقمية التفاعلية: الجيل الثاني Grokster, Kazaa, sharman

لم يمر زمن طويل حتى تم استبدال تكنولوجيا تبادل المعلومات **Napster** بتكنولوجيا أكثر سرعة وأكثر تعقيداً سميت بتكنولوجيا **Kazaa**.[33] من الدعاوى المهمة في هذا المجال هي دعوى غروغستر. خلاصة الدعوى أن الشركة المذكورة ,غروغستر **(Grokster)**, قامت بتطوير وتوزيع تطبيقات مجانية على الإنترنت تساعد المستخدمين على تبادل المعلومات و المصنفات الأخرى كالأفلام, الأغاني و الكتب بشكل سريع وفعال . سميت تلك البرامج بـ **Groster and Morpheus**. على أثر توزيع تلك البرامج, تقدمت غالبية شركات الإخراج السينمائي والتسجيلات الصوتية في الولايات المتحدة الأمريكية بإدعاء ضد الشركة المنتجة لتلك البرامج . حكمت محكمة الاستئناف الأمريكية لصالح الشركة المصممة لبرنامج الحاسوب موضوع الدعوى بالإستناد إلى المبدأ القانوني الذي تم تأسيسة بدعوى سوني السابقة . خلاصة المبدأ كما أسلفنا سابقاً أنه إذا اثبت المدعى علية أن برنامج الحاسوب موضوع الدعوى يستخدم لأغراض مشروعة كثيرة لا تساعد بالضرورة على الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية , و كذلك اثبت عدم علمه بأن البرنامج المطور يستخدم بشكل أساسي لقرصنة مواد محمية بموجب قوانين حماية الملكية الفكرية و في حال علمه ، أنة قد قام بالإجراءات الازمة لمنع هذا الاعتداء, فانة لا يتحمل اي مسؤولية قانونية جراء عمليات القرصنة. وعليه خلصت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن هذا النوع من قواعد البيانات الرقمية التفاعلية لا يحتوي على قواعد بيانات مركزية ، بمعنى أن الشركة الموزعة لذلك البرنامج لا تملك السيطرة الكافية على طريقة استخدام بالتالي حتى لو حاولت لمنع المستخدمين من تبادل المعلومات على الإنترنت ، لن تستطيع.[34]

لم تتفق المحكمة الفيدرالية العليا الأمريكية مع ما وصلت إليه محكمة الاستئناف ونقضت الحكم مُعتبرة أن محكمة الاستئناف أساءت تطبيق المبدأ القانوني السابق, (مبدأ سوني), وحكمت على الشركة المنتجة لبرنامج الحاسوب المُستخدم في الإنترنت لتبادل المعلومات بوصفها مشارك ثانوي في عملية القرصنة . خلُصت المحكمة الفيدرالية إلى أن الشركة التي تُطور برنامج حاسوب وتروج له كأداة لمساعدة مستخد مي الإنترنت لتبادل المعلومات بشكل غير قانوني تُعتبر مسؤولة عن عملية الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية بشكل عام.[35]

2.4 قواعد البيانات الرقمية التفاعلية: الموقف الأسترالي

أما المحكمة العليا في استراليا, فقد انتهت تقريباً إلى نفس النتيجة السابقة ولكن بطريقة مختلفة نسبياً . في دعوى مشابهة لـ **Kazaa** ، خلُصت المحكمة الاسترالية العليا إلى أن المدعى عليه, (شركة شيرمان **Sherman**), قد أجازت ضمنًا عملية القرصنة الفكرية و ذلك بتوزيعها وتطويرها لبرمجيات, تّمكن من و تسهل عملية, تبادل المصنفات المحمية عبر الإنترنت . وعليه فإن تحذيرات شركة شيرمان لمستخدمي برامجها بأن لا يستخدموا تلك البرامج بغرض خرق حقوق الملكية الفكرية لم تفِ بالغرض المطلوب وكان على الشركة, من وجهة نظر المحكمة, إيجاد حل

[33] من الأمثلة على قواعد بيانات رقمية تفاعلية أخرى: جينيتيلا, أي دونكي, ونماكس و بت تورينت (Gnutella, E Donkey,) (WinMX and Bit Torrent

[34] Metro Goldwyn- Mayer Studios, Inc. 259 F. Supp, 2d 1029, at 1041.

[35] Robert M, 'A New Dynamism in the Public Domain', ***University of Chicago Law Review*****, 71, 183, 2004.**

تقني ناجع يمنع مستخدمي البرامج تلك من إساءة استخدامها بغرض الاعتداء على ملفات و مصنفات محمية بموجب قوانين حماية الملكية الفكرية .

2.5قواعد البيانات الرقمية التفاعلية: الموقف الكندي

أما المحكمة الفيدرالية الكندية فخلُصت إلى نتائج مختلفة عن تلك في استراليا . في الدعوى **BMG** كندا[36], انتهت المحكمة العليا في كندا إلى خلاصة مفادها أن تحميل ملفات موسيقية إلى قواعد البيانات التبادلية التفاعلية لا يُعتبر بالضرورة خرقاً لحقوق الملكية الفكرية. خلاصة الدعوى أن جمعية التسجيلات الصوتية الكندية تقدمت بإدعاء ضد خمسة مزودي خدمة إنترنت بتهمة الإتجار بملفات صوتية موسيقية محمية بموجب قوانين حماية الفكرية, و ذلك إثر رفض الأخير (مزودي خدمة الإنترنت) إطلاع الشركة المدعية على أسماء و عناوين بروتوكول الإنترنت العائد للمستخدمين الذين قاموا بتحميل تلك الملفات الموسيقى على قواعد البيانات التبادلية . المحكمة الكندية الفيدرالية أيدت قرار مزودي خدمة الإنترنت بعدم جواز استخدام حقوق الملكية الفكرية كأداة لكشف أسماء مستخدمي الإنترنت .[37]

2.6 إدارة الحقوق الرقمية: إتفاقية تريبس

تنظم اتفاقيتي الوايبو لعام 1996 والخاصتين بمعالجة مشكلة إدارة حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية عن طريق اقتراح حول تقنية للمشكلة . حيث تشجع الإتفاقيتين على تطوير برامج تقنية معينة تمنع المستخدمين من إعادة إنتاج الملفات الموسيقية والرقمية الأخرى بدون إذن مسبق من صاحب الحق.[38]

2.7 التقليد الرقمي أو الافتراضي في إطار تصميم صفحات الإنترنت

هل يُعتبر تصميم موقع إلكتروني مشابه ، على سبيل المثال ، لموقع **BBC** إعتداء على حقوق مصمم موقع ال ببسي الأصلي و بالتالي مخالف لقانون حقوق الملكية الفكرية؟ يثير السؤال السابق مشكلة قانونية خاصة عندما لا يكون التشابه كبير . هذه المشكلة التي تواجه عدداً كبيراً من أصحاب المواقع المعروفة ليست من الجدة في شيء . فقد دأب أصحاب المحال التجارية ومنذ وقت طويل إلى محاكاة شكل المنتجات المشهورة (غلاف المنتجات المشهورة) وذلك لتجنب دفع الإلتزامات المالية والقانونية التي قد يرتبها استخدام منتج محمي بموجب قانون العلامات التجارية أو حقوق الملكية الفكرية أو غيرها.[39]

من حيث المبدأ, تبيح غالبية قوانين العلامات التجارية في العالم لمستخدمي الإنترنت تصميم مواقع مشابهة لبعضها مع بعضها الآخر طالما أنه لم يتم استخدام محتوى الموقع بشكل غير ملائم من الناحية القانونية أو لم يتم استخدام أي صور أو نماذج خاصة حيث وفَّرت قوانين العلامات التجارية أو حقوق الملكية الفكرية غطاءً قانونياً لهكذا نوع من التقليد.

لكن الفرق بين المحاكاة القانونية وغير القانونية في الواقع العملي ، قد لا يكون كبيراً. فاستخدام مجموعة مبتكرة من الألوان الممزوجة بقالب معين قد يخضع لحماية قانون العلامات التجارية أو حقوق المؤلف كما في بريطانيا والولايات المتحدة . ولكن نفس المجموعة من الألوان قد لا تتمتع بأي حماية قانونية في دول أخرى.[40]

---

[36] Graham and Uma, at 239- 249.

[37] Society Civile des producteurs phonographiques v. Anthony G, 31 eme chamber 2, December 2005, cited in Graham and Uma, at 249.

[38] أنظر المادة (11) من إتفاقية حماية حقوق المؤلف– الويبو.

[39]Graham and Uma, at 254.

[40] Ibid, at 244- 59.

2.8 حلول قانونية لبيئة الإبداع الرقمي

من أولى المشكلات القانونية الواجبة الحل هي الحد من عمليات إعادة إنتاج وتوزيع الملفات المحمية بموجب حقوق الملكية بشكل قانوني, ولكن بنفس الوقت, السماح بحد أدنى من الحرية لمستخدمي الإنترنت لتبادل المعلومات فيما بينهم بحرية. والأهم من هذا و ذاك, عدم التضييق على الجامعات والمعاهد البحثية الأخرى وإعطائها الحرية لتداول المعلومات لأهداف أكاديمية (غير تجارية) . لهذه الغاية طور المشرع الأمريكي مفهوماً واضحاً لمفهوم الاستخدام العادل للمعلومات . كذلك حدد القانون البريطاني مفهوم الاستخدام العادل للمعلومات ضمن إطار الجامعات و المكتبات و المعاهد التجارية وغير التجارية . يترافق هذا التحديد لمفاهيم الاستخدام العادل من الناحية القانونية عادةً مع تغطية قانونية توفرها تراخيص الاستخدام وعقود الاستثمار الممنوحة من أصحاب الحقوق.[41]

2.9 الإشكالية الرقمية من وجهة نظر النظام القانوني اللاتيني

طورت الدول الاوروبية التي تطبق النظام الاتيني نظام لمعالجة مشكلة إعادة الإنتاج الرقمي للمعلومات بشكل أكثر فعالية ودقة من ذاك المطبق في كلٍّ من ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا . يتخلص التوجه الفرنسي بفرض ضريبة معينة على عمليات إعادة الإنتاج العلمي للمعلومات عن طريق التصوير او الطباعة. كذلك تفرضُ مبالغ معينة على منتجي البرامج والآلات المستخدمة لإعادة إنتاج المادة العلمية سواء أكانت طابعة ، سكانر ، أو ما شابه . تشمل الضرائب المالية المفروضة على عمليات الإنتاج جميع الأطراف بما فيهم من يقوم حتى بنقل الآلات المستخدمة في عملية إعادة الإنتاج. [42] بالنتيجة: يبدو أن التوجة الفرنسي هو الحل الأكثر واقعية وفعالية في معالجة مشكلة الإنتاج الرقمي للمعلومات.[43]

2.10 هل تقدم قواعد البيانات التبادلية التفاعلية أي خدمة للعلم ؟

بعد أخذ الهدف الحقيقي لقانون حماية الملكية الفكرية (تشجيع الإبداع والابتكار) يُطرح السؤال التالي : هل تشكل الأحكام القضائية السابقة عائقاً يحد من تطور برامج الحاسوب المرتبطة بالإنترنت؟ هل يتوجب على المحاكم معاقبة من يُطور برامج تُساعد المُستخدمين على تبادل الملفات الموسيقية والسينمائية و العلمية بشكل مجاني ولكن غير شرعي على الإنترنت ؟ هل الهدف الحقيقي لقانون حماية الملكية الفكرية تشجيع الإبداع والتجديد أو تأمين حصول مردود مادي عادل لأصحاب الحقوق؟[44]

في الواقع هناك أمثلة كثيرة تؤكد على الأهمية الكبيرة لبرامج تبادل المعلومات على الشبكة العنكبوتية ودورها الرئيس في تحقيق أهداف وسياسات تخدم العامة. بكلمة أخرى ، توفر هذه البرامج بشكل مجاني أتاح تحقيق نتائج إيجابية هامة في مجال الأبحاث العلمية التي تستدعي مشاركة عدد كبير جداً من الأشخاص . بنظر الكثيرين ، الفوائد العلمية لبرامج المشاركة تلك يعوض الخسائر المادية التي يتكبدها وصمموا تلك البرامج.[45] من الأمثلة الرائدة في هذا المجال هو مشاركة 5.3 مليون مشترك في برنامج واحد لدراسة إشارات مغناطيسية قادمة من الفضاء الخارجي. حيث استخدم مركز الأبحاث المشرف على تلك التجربة الكمبيوترات العائدة لجميع المشتركين لتحليل الإشارات القادمة من الفضاء. لولا وجود برامج التبادل التفاعلي كـ **Kazaa** وغيره, لكان من غير الممكن إجراء هذه التجربة وغيرها من

---

[41] Id.
[42] Id.
[43] Ibid, at 251.
[44] www.unc.edu/cigar/papars/Flesharing_March 2004. pdf. Last accessed August 3, 2013.
[45] Benkler, Y.' Sharing Nicely: On Shareable Goods and the Emergence of Sharing as a Modality of Economic Production', *Yale Law Journal*, 114, 273- 358, 2004, at 281

التجارب المماثلة.[46] وفي تجربة رائدة أخرى اشترك عدد كبير من المستخدمين لبرامج التبادل المعلومات في تجربة لدراسة تأثير جين صناعي وقدرته على إنتاج بروتينات صناعية.[47] في كلا التجربتين ، وفرت برامج تبادل المعلومات الرقمية إمكانيات تخزين ومعالجة هائلة وبالتالي أضحى من الممكن دراسة وتحليل كميات هائلة من المعلومات بسرعة كبيرة وتكلفة محدودة للغاية .

3.الحياة في العالم الافتراضي: مقاربة قانونية

أضحت التحديات التي تواجه قانون حماية الملكية الفكرية أكثر تعقيداً وصعوبة مع ظهور مفهوم "الحياة الأخرى" أو الحياة الافتراضية.[48] ضمن مفهوم العالم الافتراضي ، يعيش مستخدموا الإنترنت حياة خاصة بهم بالشكل الذين يريدون حيث يملكوا ممتلكات إفتراضية ويكون لهم أصدقاء افتراضيون ويستطيعوا إستخدام قوانين العلامات التجارية ، براءات الاختراع أو حماية الملكية الفكرية لحماية و أياً من العلامات أو الاختراعات التي يطورونها في عالمهم الافتراضي . هذا التطور الكبير في مفهوم الحياة الافتراضية لمستخدمي الإنترنت ومع الرواج الكبير لهذا المفهوم جعل من إستخدام بعض العلامات التجارية المشهورة في ذلك العالم الافتراضي مثار قلق كبير لملاك تلك العلامات.[49]

لذلك القلق بالطبع ما يبرره, إذا أخذنا بعين الاعتبار الإقبال الكبير لمستخدمي الإنترنت على هذا النوع من البرامج ، الإقبال على هذا النوع من البرامج دفع شركات دولية كالشركة ما يكرسوفت **IBM** وسوني لإ فتتاح فروع لهم في ذلك العالم الافتراضي بقصد الدعاية ومما يطرح السؤال التالي : هل يمكن إستخدام القوانين الوضعية الخاصة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع وغيرها الخاصة بحقوق الملكية ضمن العالم الافتراضي . بكلمة أخرى: هل يمكن شركة سوني الدولية منع مستخدمي الإنترنت من استخدام العلامة التجارية **Sony** في العالم الافتراضي ومن قبل شخص افتراضي (**Avatar**).[50] حتى تاريخ هذه المقالة ، لا يوجد حل قانوني حقيقي وعملي لهذا النوع من السلوكيات.

4.هل يمكن حماية برامج الكمبيوتر كبراءة اختراع ؟

من المتعارف عليه في الكثير من التشريعات القانونية و منها القانون السوري أن حماية برامج الكمبيوتر تقع ضمن إطار قانون حقوق المؤلف.[51] ولكن مع التطور التقني الهائل لبعض برامج الحاسوب, ينحى عدد من الدول إلى حماية برامج الحاسوب ضمن إطار قانون حماية المؤلف وبراءات الاختراع بنفس الوقت. ولما كان موضوع حماية

---

[46] Www. Setiathome.ssl.berkeley.edu/.
[47] www.stanford.edu/group/pandegroup/ genome/.
[48] Www. Secondlife.com/whatis/.
[49] Varas, C.' Virtual Protection: Applying Trade Mark Law within Virtual Worlds Such as Second Life', *Entertainment Law Review*. 19 (1), 5, 2008.
[50] Ibid.
[51] Council Directive of 1991 on the legal protection of computer programs. Amended by Directive 2009/24/EC, تنص كذلك المادة (3) من قانون رقم 12 تاريخ 2001/2/27 المتعلق بحماية حقوق المؤلف السوري على ان الفقرة هـ " تتمتع جميع المصنفات بالحماية و فق أحكام هذا القانون و تشمل الحماية بصفة خاصة ما يلي: مصنفات البرمجيات الحاسوبية بما في ذلك وثائق تصميمها و مجموعات البيانات و تشمل الحماية عنوان المصنف إلا إذا كان العنوان افظا جاريا للدلالة على موضوع أنظر كذلك اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية المؤرخة في 9/9/1886 و تعديلاتها و ملاحقها خصوصا و ثيقة .المصنف" باريس الؤرخة في 24/7/1979 .

برامج الحاسوب كحق من حقوق المؤلف قد طرق سابقا بشكل مفصل[52]، سنتناول هنا مفهوماً لحماية تلك البرامج كبراءة اختراع فقط. لهذه الغاية ، سوف نستعرض التشريعات الأوروبية والأمريكية.

4.1حماية برامج الكمبيوتر بموجب قانون براءة اختراع

خلافاً للتوجه الأوربي عموماً، تسمح تشريعات الولايات المتحدة بحماية برنامج الكمبيوتر كبراءة الاختراع الأمر الذي يصعب تطبيقة ضمن غالبية التشريعات الدولية العامة والأوربية خاصة (بإستثناء التوجه البريطاني). المشكلة الأساسية ليست فيما إذا كان برنامج الكمبيوتر يحقق جميع شروط الحماية كبراءة الاختراع, ولكن فيما إذا كان من الواجب حماية برنامج الحاسوب بالمقام الأول. ببساطة شديدة, تتألف برامج الحاسوب من نصوص مكتوبة وأوامر حركية منسقة بدقة وعناية. عناصر الجدة أو العناصر المبتكرة في أي برنامج حاسوب هي قليلة عادةً. حيث غالباً ما يعتمد مصممو برامج الكمبيوتر على تصاميم أخرى مشابهة حيث يتم الاستعانة بها في تطوير النسيج الجديدة للبرنامج.

لكن الأثر التراكمي لأي عناصر جديدة أو مبتكرة في أي برنامج كمبيوتر تنتج غالباً تأثيرات ومفاعيل تجعل من برامج الكمبيوتر المتشابهة نسبياً من الداخل مختلفة بشكل كبير من حيث الأداء.[53] هذا النوع من البرامج يتمتع بحماية ضمن إطار قانون براءات الاختراع بشكل أشمل في الولايات المتحدة الأمريكية من ذاك ضمن إطار قوانين حماية حقوق المؤلف.[54] ينص قانون البراءات الأمريكي على أربع تصنيفات يترتب على تحقيق إحداها حماية الاختراع ضمن إطار قانون براءات الاختراع . هذه التصانيف القابلة للحماية ضمن إطار قانون براءات الاختراع الأمريكي هي:

- الاختراعات في مجال الإجراءات, الحماية أو المعالجة
- الآلات
- البضائع الصناعية (كالسيراميك)
- أخيراً تركيب مكونات فنية

لم يلقَ هذا التصنيف المبسط للمواد القابلة للحماية بموجب قانون براءة الاختراع الأمريكي القبول من قبل المحاكم الأمريكية التي بدورها طورت مفهوماً جديداً للحماية يسمح بتصنيف برامج الكمبيوتر كأدوات قابلة للحماية بموجب قانون براءة الاختراع الامريكي. في دعوى ستريت بنك (**Street Bank**) اعتبرت محكمة الأستئناف الامريكية أنه طالما كان موضوع الحماية قابلاً للاستخدام و التطبيق بصورة عملية و له فوائد ملموسة وواضحة, فلا شيء يمنع من حماية ضمن إطار قانون براءة الاختراع الأمريكي.[55]

يتعارض الموقف الأوروبي من موضوع حماية برامج الكمبيوتر كبراءات اختراع, عن ذاك المطبق في الولايات المتدة الأمريكية. حيث تنص غالبية التشريعات الأوروبية تقريباً على عدم جواز حماية برامج الكمبيوتر ضمن إطار قانون براءة الاختراع. يستثنى من ذلك موقف المشرع البريطاني و الذي يعكس , و إلى حد بعيد, الموقف الأمريكي.[56]

---

[52] Ibid.
[53] Samuelson, P. A Manifesto Concerning the legal protection of computer programs, *Columbia Law Review*, 94, 2308, 19994.
[54] Plotkin, R.' Software Patentability and Practical Utility: What's the Use?' *International Review of Law, Computer and Technology*, 19 (1), 23, 2005, at 25,
[55] *State Street Bank and Trust Co. v. Signature Financial Group. Inc 149* F. 3d 1368, 1375.
[56] Graham and Uma, 254- 267.

الاستنتاجات و التوصيات:

الاستنتاجات:

نستخلص مما تقدم, إن مواكبة القانون للتطورات التقنية بشكل عام و كل ما يخص الإنترنت بشكل خاص, هي مهمة صعبة للغاية و تؤثر بشكل مباشر و حقيقي بعمل الشركات الناشطة في ذلك المجال الحيوي.

التوصيات:

1-بعد أخذ الفوائد الجمة التي توفرها البيئة الرقمية, فإنة من الضروري جداً تعاطي القانون مع تلك الظواهر بشكل يسمح باستمرار التحديث

2-الإبداع في هذا المجال الحيوي و بالتالي عدم استخدام قانون حماية الملكية الفكرية كعائق يحول دون تطور التكنولوجيا و نموها.

3-أن يكون هناك اتفاقيات دولية تؤسس لها المنظمات الدولية لتجاوز المشكلات القانونية في حال وجودها .

المراجع:

1- مبادرة الويبو للجامعات متوفرة على الموقع: http://www.wipo.int/uipc/en/.

2- إدارة الملكية الفكرية في الجامعات. المقال متوفر على الرابط:
http://www.wipo.int/ip-development/en/

3- قانون حق المؤلف السوري رقم /12/ تاريخ 2001/2/27

4- د. محمد واصل, الحماية القانونية لبرنامج الحاسوب (المصنفات الإلكترونية), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, مجلد 27, العدد الثالث 2011, ص 19.

5- إتفاقية حماية حقوق المؤلف- الويبو متوفرة على الموقع:
http://www.moc.gov.bh/ar/Header/s,2827/s,2474/Thefile,3769,ar.pdf

6- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية المؤرخة في 9/9/1886 و تعديلاتها و ملاحقها خصوصا و ثيقة باريس الؤرخة في 24/7/1979

7. Goldstein. P, *Copyright's Highway: from Gutenberg to the Celestial Jukebox*, Stanford, Stanford University Press, 2003, at 21.
8. Graham. D, and Uma. S, *Global Intellectual Property Law*, Chelternham, Edward Elgar Press, 2008, at 64.
9. www.metatags.org. Last accessed August 3, 2013.
10. UK sections 29, 38 and 43 of the UK Copyright, Designs and Patents Act 1988.
11. *CCH Canadian Ltd, v. Law Society of Upper Canada* [2004] 1 SCR 339.
12. Creaser. S, LISU Annual Library Statistics 2006, at 4.
13. www.bodley.ox.ac.uk/google/. Last accessed August 3, 2013.
14. Article 5, German Copyright Law 1956 as amended.
15. Section 105 of US Copyright Act 1976.
16. UK Crown Copyright section 163 of Act 1988.
17. Www. Hul.harvard.edu/hgproject/index.htm. Last accessed August 3, 2013.

18. Crown Copyright in the Digital Age- Green Paper on Crown Copyright Act 1988.
19. *Capitol Records, Inc. v. Naxos of America*, Inc, 45 NYed 5540 (NY 2005)
20. Author's Guild v. Google Inc, No 05 cv 8136 (SDNY).
21. Grafton, A. 'Future Reading: Digitalization and its Discontent', *the New Yorker*, 5 November 2007.
22. Sony, 464 US 417 at 439.
23. C.B.S. Inc. v. Ames Records and Tapes Ltd [1982] Ch. 91.
24. Study on the Liabilities of Internet Intermediaries. Available at http://ec.europa.eu/internal_market/e-commerce/docs/study/liability/uk_12nov2007_en.pdf. Last accessed August 3, 2013.
25. Napster, 239 F. 3d 1004 (9th Cir. 2001), at 1017.
26. Metro Goldwyn- Mayer Studios, Inc. 259 F. Supp, 2d 1029, at 1041.
27. Robert M, 'A New Dynamism in the Public Domain', *University of Chicago Law Review*, 71, 183, 2004.
28. Society Civile des producteurs phonographiques v. Anthony G, 31 eme chamber 2, December 2005.
29. www.unc.edu/cigar/papars/Flesharing_March 2004. pdf. Last accessed August 3, 2013.
30. Benkler, Y.' Sharing Nicely: On Shareable Goods and the Emergence of Sharing as a Modality of Economic Production', *Yale Law Journal*, 114, 273-358, 2004, at 281.
31. Www. Setiathome.ssl.berkeley.edu/. Last accessed August 3, 2013.
32. www.stanford.edu/group/pandegroup/ genome/. Last accessed August 3, 2013.
33. Www. Secondlife.com/whatis/. Last accessed August 3, 2013.
34. Varas, C.' Virtual Protection: Applying Trade Mark Law within Virtual Worlds Such as Second Life', *Entertainment Law Review*. 19 (1), 5, 2008.
35. Council Directive of 1991 on the legal protection of computer programs. Amended by Directive 2009/24/EC.
36. Samuelson, P. A Manifesto Concerning the legal protection of computer programs, *Columbia Law Review*, 94, 2308, 19994.
37. Plotkin, R.' Software Patentability and Practical Utility: What's the Use?' *International Review of Law, Computer and Technology*, 19 (1), 23, 2005, at 25.
38. *State Street Bank and Trust Co. v. Signature Financial Group. Inc 149* F. 3d 1368, 1375.